مصر ـ الطبقة العاملة المصرية تدخل العملية الثورية

www.socialistworld.net (موقع اللجنة لأممية العمال)

مراسلة اللجنة لأممية العمال في القاهرة - 2011/02/14

مواجهات طبقية تتحدى النظام الحاكم والنظام بأكمله

دفاعاً عن الثورة:

- **لا ثقة في قادة الجيش**
- **من أجل لجان عمالية في أماكن العمل والأحياء**
- **لإجراء انتخابات فورية لجمعية تأسيسية ثورية تحت سيطرة لجان العمال**
- **لتشكيل لجان ديمقراطية من صفوف القوات المسلحة والشرطة**
- **من أجل حكومة من العمال والمزارعين الصغار والفقراء!**

انتهت ليلة أمس الاحتفالات التي بدأت عندما تنحى مبارك (13 فبراير) وأخلى الجيش ميدان التحرير بعد بيانه الخامس الذي دعا الشعب المصري إلى "العودة إلى الحياة الطبيعية".

وفي حين أن وسائل الإعلام تركز على "نصر" الثورة، يناقش العديد من الناشطين ما ينبغي عمله في المرحلة المقبلة، ويدور النقاش حول إخلاء الميدان من المتظاهرين ومن خطر المواجهة مع الجيش وحول الدعوة لمظاهرة مليونية يوم الجمعة المقبل في 18 فبراير.

ودخل العمال النضال الثوري منذ أسبوع تقريباً في اليومين الماضيين وأضرب واحتج مئات الآلاف من العمال من أجل تحسين أجورهم وظروف عملهم والحقوق العمالية ومكافحة الفساد. وبدأت تناقش الآن بين الناشطين الحاجة إلى التوجه تجاه العمال. واليوم عقب الإضرابات الرائعة والاحتجاجات العمالية التي اندلعت في كافة أنحاء البلاد بشكل عفوي، أظهر العمال ثقتهم الذاتية وتصميمهم على التحرك العمالي للدفاع عن مطالبهم وتطلعاتهم الثورية.

وتدعو اللجنة لأممية العمال، وما هو فريد حالياً، إلى بديل عمالي يقدم برنامجاً طبقياً سواء في أوساط الناشطين في الاجتماعات أو بين العمال المضربين. وفي المناقشات يشرح رفاق اللجنة لأممية العمال عن الحاجة لبناء حزب عمالي جماهيري يمكنه أن يتحدى النظام الرأسمالي ويضع حداً لمحاولات لعكس اتجاه الثورة. كما ندعو إلى أخذ السلطة من قبل حكومة عمالية. ولقد وُزّع بياننا الذي يحتوي على هذه النقاط من قبل ناشطين وزّعوه هم بدورهم بين ناشطين آخرين ونوقش بين بعض الجماعات. وفي الحقيقة لقد أثار عدداً من المناقشات واللقاءات مع الشباب والعمال الذين يبحثون عن الأفكار وقد يتطلعون نحو اللجنة لأممية العمال عند مناقشتها وفي البحث عن طرق للدفاع عن الثورة واستكمالها.

انتقال النضال الثوري إلى أماكن العمل

أضرب واحتج اليوم عشرات الآلاف من العمال لتحسين أجورهم وظروف عملهم ومن أجل التمثيل النقابي للعمال، فضلاً عن المطالبة بإقالة المديرين التنفيذيين. ولقد تم تلبية معظم، إن لم يكن كل، مطالبهم في غضون ساعات في وقت يشعر فيه المدراء بالضعف ويحاولون تجنب تعمق الثورة.

ولكن النظام يعيد تأسيس نفسه باستخدام الجيش الذي أخلى ميدان التحرير - رمز العملية الثورية الجارية – في ظل مخاوف من تنظيم الطبقة العاملة. وحاولت الآن الطبقة الحاكمة أن تأخذ خطواتها الأولى للثورة المضادة وهي على استعداد لإجراء إصلاحات ديمقراطية محدودة لـ"ثورة الشباب" التي تصورها بأنها انتهت بالنصر وباحتفالات جماهيرية.

إن البرجوازية الوطنية هي وراء هذا النظام العسكري "المؤقت" وتقوم من ناحية بإعطاء تنازلات للعمال ومن ناحية أخرى بمحاولة قمعهم وبعزلهم في إضراباتهم. إن التضامن وربط النضالات ببعضها البعض اليوم هو أمر ذو أكثر حاجة من أي وقت مضى، وهم ذو صلة بالطبقة العاملة القادرة على تولي دور قيادي في استمرار الثورة ومواجهة الطبقة الرأسمالية والشركات الكبرى.

ومن الضروري بالنسبة لليسار الثوري أن يضع برنامجاً للمرحلة الانتقالية يربط القضايا اليومية مع الحاجة لتغيير المجتمع، وذلك للقدرة على انتهاز الفرصة لمساعدة بناء حركة للطبقة العاملة يمكنها إنهاء هذا النظام الفاسد والوحشي. وهذا يعني التوجه إلى العمال الذين يدخلون النضال السياسي والمستعدون لتشكيل حزبهم الجماهيري السياسي المسلح ببرنامج اشتراكي.

احتجاجات وإضرابات عمالية تنتشر مثل النار في الهشيم

سائقي النقل العام وعمال شركة الاتصالات وعمال وزارة التعليم وعمال البنوك وعمال وزارة الصحة والداخلية وعمال المترو عمال السكك الحديدية وعمال البريد وعمال في الجامعة وعمال الخدمات البترولية ومهنيين الطاقة النووية وعمال النظافة في الجيزة وعمال الزراعة وعمال في مجال التعليم وعمال الكهرباء والكثير غيرهم أضربوا اليوم فقط.

وحتى صفوف الشرطة أوقفوا عملهم في دعوة لتحسين الأجور. وفي بن سويف جنوب القاهرة ووجه الشرطيون من قبل القوات العسكرية التي استخدمت هذه المرة البلطجية للهجوم جسدياً على العمال المحتجين الذين يرتدون الزي الشرطي. وعندما تكلم أحدهم لوسائل الإعلام أوضح أنهم يحصلون على أجور متدنية وليس لهم الحق في المطالبة بالتحسين وأنهم أمروا بطاعة الأوامر عندما أطلقوا النار على المتظاهرين.

ومن الواضح أنه من الممكن أن تنقسم قوة الشرطة، كما قد يكون الحال بالنسبة للجيش، على أساس طبقي وذلك مع تزايد عدد الراغبين الآن في الحق في تنظيم الإضرابات واللجان. وما تدعو له اللجنة لأممية العمال، من نداء طبقي موجه إلى صفوف قوات الدولة للتنظيم والانضمام إلى الحركة العمالية وإلى جانب طبقتهم الخاصة بهم في الثورة، تبرهن عبر هذه التطورات على أنه ندوة صحيحة.

الشرارة وراء الثورة

دعا "شباب الفيسبوك" وهم قد ألهموا من الثورة التونسية ليوم غضب يوم الثلاثاء 25 يناير بهدف بدء حركة احتجاجية. وشهد اليوم الأول العديد من المواجهات مع الشرطة في ميدان التحرير. ولكن لم يكن لدى الآلاف من الشباب المحتجين قيادة للتحركات المقبلة ولا مطالب موحدة.

وكانت توقعات العديد من الشباب أن هذا سيكون بمثابة حركة مماثلة لتلك التي سبقتها في مصر بعد تفجير الكنيسة المسيحية في ليلة رأس السنة. وكانت هذه الاستراتيجية من قوات الأمن في البداية للسماح للشباب لـ"التنفيس" في الميدان في حين محاصرتهم باعتبارها وسيلة للسيطرة على الاحتجاجات. وكما بقي الشباب يقدمون إلى الميدان بدأت الشرطة تقسمهم إلى مجموعات منتشرة في جميع أنحاء الميدان بحيث أنهم لا يستطيعون سماع شعارات بعضهم البعض. ولكن تطورت المواجهات نتيجة محاولة الشرطة لمنع الناس من دخول الميدان – الذي لديها رمزية تاريخية من حركة 1972.

وكانت هناك سياسة واعية من قبل قيادة قوات الشرطة بعدم استفزاز الشباب من خلال مواجهتهم جسدياً ولكن بدلاً من ذلك تمت محاولة تخويفهم، فاستخدمت أصوات القنابل وأصواتاً عالية مزعجة. وهدفت هذه التكتيكات في ترويع الروح الثورية لدى الشباب في حين تبقى خفية من وسائل الإعلام والرأي العام. ولكن الشباب قاوموا وصمدوا في المعركة المستمرة وبقوا يتجمعون في اليوم الثاني عندما استخدم الرصاص المطاطي والغاز لتفريق عشرات الآلاف من المحتجين.

ونتيجة لهذه الوحشية شهدت احتجاجات يوم الجمعة الأول من الثورة والواقع في 28 يناير مئات الآلاف في شوارع مناطقهم فضلاً عن تلك الموجودة في الميدان والعديد من المحتجين توجه نحو المباني الحكومية وأحرق رموز جهاز الدولة. وفي غضون بضعة أيام دخلت الحركة مرحلة مختلفة حيث خرجت الجماهير إلى الشوارع وواجهت النظام. ولكن في البداية لم تُثر أية مطالب موحدة وانتشرت الفوضى في انفجار اجتماعي بعد عقود من القمع والفقر المتزايد. ولم يعد هناك خوف من النظام الذي تم توجيه اللوم إليه للقمع وقتل الشباب، والكثير منهم كانوا يحتجون الآن ضد البطالة والفقر، ومن أجل تحقيق العدالة الاجتماعية. وبسرعة رفعت الجماهير شعاراً كان قد اقترحه ماركسي في الميدان داعياً لتغيير النظام، وتوحدت الاحتجاجات حول هذا المطلب الفوري.

والمنظمات اليسارية لم تلعب دوراً في رفع المطالب الطبقية في الميدان، وعدد من العمال في البداية اعتمدوا المطالب الليبرالية والإصلاحية. ولم تثر مسألة إسقاط الحكومة وتحدي أولئك الذين في السلطة من قبل الحركة بطريقة منظمة. وهكذا استخدمت "ثورة الشباب" على المدى من قبل الليبراليين ووسائل الإعلام للحد من دور الجماهير والعمال الذين كانوا يدخلون النضال والذين كانوا القوة الحاسمة والقادرة على إطاحة مبارك. وكان داخل حركة الشباب عناصر ثورية كما كان أيضاً هناك ناشطون إصلاحيون ليبراليون لم تكن نيتهم الثورة الحقيقية.

ومنذ استيلاء الجيش على السلطة يوم الجمعة الماضي في 11 فبراير بدأ المتظاهرون الشباب يغادرون تدريجياً ميدان التحرير. وهناك عدد كان يشكو من الانسحاب الفوري بعد فترة وجيزة من تنحي مبارك من قبل الأحزاب المعارضة مثل الإخوان المسلمين وحزب الغد.

استبدال مبارك بحكم عسكري قمعي خفي

بينما تصور نفسها على أنها "المشرفة" على الإصلاحات، دعت قادة الجيش المتظاهرين بإخلاء ميدان التحرير، وبدأت تحاول تنفيذ حظر التجول في أنحاء المنطقة. واستندت هذه الخطوة على الحملة المفاجئة التي أطلقت من قبل مجهولين لـ"تنظيف وإعادة بناء مصر" جنباً إلى جنب مع الجيش، في حين أن "قادة" الحركة المؤيدة للرأسمالية ادعت أن "المطلب الرئيسي قد تمت تلبيته".

ولكن بعد أكثر من أسبوعين على مقاومة القمع وآلة الدولة الوحشية والشرسة في هجماتها المعادية للثورة، كان عدد من الشباب يرفض هذا القرار ويقاوم الجيش في الميدان، واعتقل أكثر من اثني عشر متظاهراً وضرب العدد من قبل الشرطة العسكرية.

إن الأحزاب الليبرالية والموالية للرأسمالية تشعر بالارتياح للمكاسب التي تحققت على ظهر الحركة الجماهيرية، وبالنسبة لها لقد أتى "التهديد" الحقيقي عندما دخل العمال في النضال بإضراباتهم التي هددت بإسقاط النظام عبر الدعوة لإضراب عام. وتعني هذه المرحلة الحاسمة من الثورة أن الطبقة الرأسمالية قد اضطرت أن تتخذ إجراءات لمنع ثورة العمال التي قد تقسم الجيش طبقياً وتطور المطالب لتصبح متقدمة على المطالب الإصلاحية الليبرالية.

وخذلت مئات الآلاف من المتظاهرين الشباب الذين خرجوا وطالبوا بتغيير النظام وبالعدالة الاجتماعية. وهناك عدد من الناشطين الذين بالفعل استنتجوا أنه لم يتم تلبية حتى الطلب الرئيسي لتغيير النظام، بل أن الجيش دخل على الخط لإنقاذه. والعمال وصلوا إلى هذا الاستنتاج أسرع بكثير وبدؤوا النضال من أجل المطالب الخاصة بهم. وثمة قسم من العمال يحتجون ويضربون لتحسين أجورهم، مدركين أن ما يسمى بـ"ثورة الشباب" لن تفوز بمفردها بمثل هذه المطالب.

وهناك مزاج منتشر بين مجموعات من الناشطين أن جميع الأحزاب السياسية لديها أجندتها الخاصة. وتشمل هذه الأحزاب الإخوان المسلمين وحزب الغد وحزب الوفد والناصريين والجبهة الديمقراطية البرادعية وحركة 6 أبريل (حركة شباب الفيسبوك)، وغيرها. وبطبيعة الحال كان الانقسام بين الليبراليين المؤيدين للرأسمالية واليسار ينعكس في التشكيلات المنسقة للاحتجاجات في ميدان التحرير مثل لجنة شباب 25 يناير وحركة 25 يناير، اللتين تشكلان الآن لجان لاتخاذ خطوات إلى الأمام.

مناقشات حول طرق التقدم إلى الأمام

بين المجموعات اليسارية الناشطة في الميدان ومن خلال "مجلس الأمناء للدفاع عن الثورة"، وبعد العديد من المناقشات حول ما ينبغي عمله في الفترة المقبلة، اتفق الناشطون على تشكيل "لجنة عمالية للتوجه إلى العمال والنضالات العمالية، وذلك فضلاً على لجان التنسيق ولجان الاتصالات القائمة.

ويوم أمس وقبل إخلاء الميدان من قبل الجيش، سمعت بعض الشعارات مثل: "الشعب يريد تطهير النظام"، ولكن المبادرين كانوا ناشطين "غير معروفين وغير منظمين" واختفوا في وقت لاحق. وعند الساعة السادسة من صباح اليوم حاول الجيش إجبار الناس للخروج من الميدان، مما كان دلالة واضحة على ما قد يعنيه في الحقيقة تولي الشرطة العسكرية للشوارع. واعتقل 17 شخصاً. وحاول الجيش تصوير الناشطين المتظاهرين المعزولين والمهجورين وغير المنظمين على أنهم بلطجيين، في حين أن الجماهير قد عادوا إلى منازلهم في مسيرات احتفالية.

وكان الناشطون اليساريون يواصلون وجودهم بين الناس في الميدان، ووُزّعت المنشورات وأُلقت الخطابات وتجمعت الناس لسماعها. وفي لحظة كانت هناك خمس منابر كانت تبذل الخطابات عبرها في الوقت ذاته، ولكن لم يكن هناك أية قيادة واضحة. وكان البعض ضد إخلاء الميدان بينما كان الآخرون يقولون أنه من الأفضل التعاون مع الجيش بدلاً من مواجهته. ولكن في النهاية تم الاتفاق على أن الناشطين سيستمرون في وجودهم في الميدان لدعم الناس المحتجين هناك إلى حين أن يفرغ الميدان. وتم اليوم إخلاء الميدان بكامله وعادت حركة السير إلى طبيعتها.

ومعظم اليسار كان أيضاً موافقاً على الاستجابة إلى أجزاء من بيان الجيش الخامس الذي أعلن عنه أول مرة من قبل مراسلة في التلفزيون الحكومي المصري. وقُدمت اقتراحات للترحيب بحل البرلمان ومجلس الشورى، ولكن مع دعوة إلى حكومة مدنية (أي غير عسكرية وعلمانية - لا إسلامية) من أعضاء لديهم كفاءات (حكومة تكنوقراطية) لتسهيل العملية الانتقالية في الفترة التي تسبق الانتخابات وأن يكون لدى هذه الأخيرة موعد محدد.

وشملت مطالب المجموعات اليسارية الفورية أيضاً إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين والحق في التنظيم وإطلاق الأحزاب السياسية والرفض لقمع المتظاهرين من قبل الجيش، وللتغيير الكلي للدستور ولا للتعديل عليه من قبل المجلس العسكري أو الجيش أو بقايا النظام القديم، ولمعارضة المجلس العسكري ومن أجل مجلس مدني لمدة الفترة الانتقالية حتى الانتخابات، ولا للغموض في القول "حتى إجراء الانتخابات" بل لتحديد موعدها، ولمظاهرة مليونية يوم الجمعة المقبل في ميدان التحرير. واتفقوا أيضاً على أنه من الضروري العودة إلى اللجان التي شكلت بالفعل خلال الثورة (لجان الثورة واللجان الشعبية ولجان الدفاع)، والدعوة لتشكيل لجان طلابية ولجان عمالية للمساعدة في تنظيم الإضرابات والاحتجاجات العمالية، وللبناء لمظاهرة يوم الجمعة في الشوارع والمجتمعات المحلية والجامعات التي تفتح الأسبوع المقبل وفي المصانع.

مخاوف من الحكم العسكري

والآن هناك مخاوف من تطور الحكم العسكري بين فئة من الناشطين وخصوصاً اليساريين، وذلك في حين أن الجيش قد أزال رؤساء مجالس فاسدين في مؤسسات الدولة والشركات واستبدلها بأشخاص من الجيش. وثمة هناك تطور موازي وهو تزايد في القومية المصرية، نتيجة خلق أوهام في أن الجيش يوفر الوسيلة الأفضل لحماية "المصلحة الوطنية" ومنع "التدخل الأجنبي والمؤامرات". ولكن في الواقع، وما نشهده في العديد من الإضرابات المحاطة من قبل الشرطة العسكرية، فالدعاية القومية تستخدم لعزل العمال في النضال ومنع وسائل الإعلام وإبعادها في محاولة لمنع انتشار النضالات إلى أماكن أخرى. إن النظام القديم نفسه الذي خلق العناصر "المحرومة" وحاول استخدامها كبلطجيين لقمع حركة الشباب، يستخدم الآن الشوفينية والدعاية القومية لتغيير اتجاه الحركة والتصدي لأية ثورة عمالية محتملة.

لا لإختطاف الثورة على يد الجيش!

وبالنسبة لفئة من الناشطين والعمال كان البيان الرابع من قبل المجلس العسكري الذي أكد إلتزام مصر بالاتفاقات الخارجية والإقليمية يعني شيئاً واحداً وهو اتفاق كامب ديفيد. وجاء هذا البيان على أن يؤكد لرأسمالية الولايات المتحدة وللرأسمالية الإسرائيلية أن النظام المصري لا يزال موجوداً وفي السلطة. وقد تم التخلي عن المطلب من أجل العدالة الاجتماعية التي أثيرت من قبل فئة من الناشطين في بداية الثورة مما أدى إلى أن البعض في المجتمع المصري يظن الآن أن الثورة كانت مجرد ثورة ليبرالية للحصول على الحقوق الديمقراطية.

ومن ناحية أخرى وبالنسبة لأولئك الناشطين الذين يرون أن هذا هو بداية الثورة التي يمكن أن تهدد الرأسمالية، الحاجة إلى الذهاب نحو العمال في الشركات والمؤسسات الحكومية وفي القطاع الخاص وإلى الإضرابات الجارية هي أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. والميدان الآن هو ليس سوى رمز للثورة والشباب والعمال يمكنهم دائما العودة إليه للتظاهر الخ. ولكن الآن انتقلت الثورة إلى المصانع والشركات وبين العاملين الذين دخلوا الصراع ويأضربون ويحتجون. لقد فازت الثورة نصراً جزئياً ولكن لا تزال جارية للدفاع عن مطالب الجماهير وهذا بدأ الآن بين العمال.

وهناك حاجة متزايدة في صفوف الشباب والعمال لمناقشة المرحلة الجديدة التي دخلت فيها الثورة، وانتقالها من الشباب والطبقة الوسطى في الشوارع إلى العاملين في المصانع. وبدأ النظام ينشر شائعات بين العمال المعزولين في النضال أن هناك مؤامرة أجنبية تعمل عبر وسائل الإعلام الأجنبية وتصور التطورات على أنها فوضى الخ، من أجل عزلهم عن الحركة الواسعة. إن أهمية ربط المطالب الاقتصادية مع النضال السياسي قد أثيرت من قبل العديد من الناشطين، وعدد منهم علق على بيان اللجنة لأممية العمال "تضامناً مع الثورة المصرية" على أنه "جيد جداً" و"جميل" و"رائع".

الحاجة إلى بديل اشتراكي

لقد دخلت الطبقة العاملة في الصراع مما يمثل تحدياً حاسماً للنظام القديم وللرأسمالية. ولكن لا يمكن تحسين الظروف المعيشية وتلبية مطالب وتحقيق حقوق العمال جميعها دون القطع تماماً مع الرأسمالية ودون بناء مجتمع اشتراكي. وكما دعا عمال شركة الحديد والصلب في حلوان لبناء لجان عمالية، من المهام الرئيسية بالنسبة لليسار في هذه اللحظة التاريخية هي المساعدة على إنشاء حركة عمالية جماهيرية يمكن مناقشة البديل الاشتراكي داخلها.

وفي حين أن العديد من هذه المقترحات العملية التي تخرج من الاجتماعات اليسارية هي ضرورية، للأسف حتى الآن ليس هناك نظرة شاملة لمهام الثورة وللمرحلة التي دخلتها. وهذا هو السبب لأن البعض، في حين أنهم يرفضون الحكم العسكري، لا يرون أن البديل العاجل هو تطوير لجان ديمقراطية في أماكن العمل وفي الأحياء وكأساس لتشكيل حكومة من ممثلين للعمال وللمزارعين الصغار وللفقراء، وأن ذلك هو الضمان الوحيد لتحقيق الحقوق الديمقراطية، وأن ذلك يتطلب تنظيم جمعية تأسيسية ثورية حقيقية لبرلمان عمالي يقرر مستقبل مصر.
الاشتراكيون يقفون مع أكثرية العمال والمزارعين الصغار والفقراء التي من شأنها تنفيذ برنامج إشتراكي ديمقراطي، يمكنه أن يشمل تأميم القطاعات القائدة للاقتصاد تحت الرقابة والإدارة العمالية الديمقراطية وذلك لتطوير الخطة الاشتراكية التي سوف تغير الوضع ليس فقط في العالم العربي ولكن أيضاً في جميع أنحاء العالم.